

The Verbal Participation in Arabic Language: A Linguistics Study

Alaa Taref Garibeh

University of Islamic Sciences || Amman || Jordan

Abstract: The purpose of this research is to study the verbal Participation in Arabic language, in terms of: its concept, the reasons for its occurrence, its types, and the position of some ancient and modern linguists, the researcher used the descriptive analytical method based on observation, induction and analysis. The research concluded that the verbal subscriber is a formal semantic issue that takes place at the level of the verbal, as it expresses in it one word for one or more meaning, and that it is a clear sign in the language, there is no way to deny it, even if the old and modern linguists disagreed about whether or not it occurred in the Arabic language.

Keywords: Verbal Participation, Arabic Language, Linguistic study.

المشارك اللفظي في اللغة العربية: دراسة لغوية

آلاء طريف غرابيه

جامعة العلوم الإسلامية || عمان || الأردن

المخلص: هدف هذا البحث إلى دراسة المشارك اللفظي في اللغة العربية، من حيث: مفهومه، وأسباب وقوعه، وأنواعه، وموقف بعض علماء اللغة القدامى والمحدثين منه، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي القائم على الملاحظة والاستقراء والتحليل، توصلت إلى أن المشارك اللفظي قضية دلالية شكلية تتم على مستوى اللفظ، إذ تعبر فيها بلفظ واحد عن معنى أو أكثر، وأنه علامة واضحة في اللغة، لا سبيل لإنكاره، حتى وإن اختلف علماء اللغة القدامى والمحدثين حول وقوعه من عدمه في اللغة العربية وفي سائر اللغات.

الكلمات المفتاحية: المشارك اللفظي، اللغة العربية، دراسة لغوية.

المقدمة:

تتميز اللغة العربية عن كثير من اللغات الإنسانية الأخرى بكثرة مادتها اللغوية، وغزارة ألفاظها، ودقة معانيها، بالإضافة إلى تميزها بالعديد من الظواهر الدلالية اللغوية والمعنوية، ومن بينها ظاهرة المشارك اللفظي والمعاني التي تدل عليها وتدور حولها، والتي تعد ميزة بارزة في اللغة العربية، وعاملاً من عوامل تنميتها ببعديها اللفظي والمعنوي، لما تتضمنه من ثروة هائلة من الألفاظ والمعاني (البركاوي، 2003: 21).

وقد تصدى الكثير من علماء اللغة القدماء والمحدثين للبحث في ظاهرة المشارك اللفظي، وأطلقوا عليها أكثر من تسمية" كالوجوه والنظائر، والاشتراك اللفظي، وما اتفق لفظه واختلف معناه (العبود، 2008: 244). كما ألقى فيها العديد من الكتب، من بينها: الوجوه والنظائر في القرآن/ لهارون بن موسى الأزدي، والمشارك اللفظي في ضوء غريب القرآن/ للقرطبي، ومعتك الأقران في إعجاز القرآن/ للسيوطي، والأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى/ لأبي عبيد القاسم بن سلام (أبو مغلي، 1984: 227).

كما عني المفسرون وأصحاب كتب غريب القرآن في شرحهم لكلمات القرآن الكريم بالقضايا اللفظية والمعنوية الدلالية عناية كبيرة، وعلى رأسها عنايتهم بقضية أو ظاهرة المشترك اللغوي بأنواعه: المشترك اللفظي، والتضاد، والترادف، ومن بين هؤلاء العلماء الذين اهتموا بذلك: الإمام تاج الدين اليماني في كتابه الترجمان في غريب القرآن، حيث أورد كثيراً من الألفاظ التي تعددت معانيها بالاشتراك اللفظي أو التضاد، وكثيراً من الألفاظ التي أتحدت في معنى واحد بالترادف وهو الاشتراك المعنوي، وقد صرح في كثير منها بأنه من المشترك اللفظي أو التضاد أو الترادف، وأحياناً كان يذكر المعاني المتعددة للكلمة الواحدة أو الألفاظ المتعددة للمعنى الواحد، دون أن يصرح بأنها من المشترك اللفظي أو التضاد أو الترادف؛ ولم يكن اليماني مجرد ناقل عن غيره من العلماء فحسب، بل كان يدلي بدلوه ويعمل فكره في الكلمات التي تعددت معانيها، أو المتحددة المعنى (اليماني، 1998: 186).

مشكلة البحث وأسئلته:

تميزت اللغة العربية بالعديد من الظواهر من بينها ظاهرة المشترك اللفظي؛ لما لهذه الظاهرة من صلةٍ بعددٍ كثيرٍ من ألفاظ اللغة والتي تطرح العديد من الإشكالات، والتي يمكن تحديدها بالأسئلة التالية:

1. ما المشترك اللفظي؟
2. ما أسباب وقوعه؟ وما أنواعه؟
3. ما موقف علماء اللغة القدامى والمحدثين منه؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. تحديد مفهوم المشترك اللفظي في اللغة العربية.
2. تحديد أسباب وقوعه وأنواعه.
3. بيان موقف بعض علماء اللغة القدامى والمحدثين منه.

أهمية البحث:

يرى كثير من الباحثين أن المشترك اللفظي هو القوة الاقتصادية الضاربة للرصيد اللغوي؛ لأنه يمثل العنصر الجوهرى، والأساس للثروة اللغوية والفكرية والحضارية، وهو يعدُّ الحالة الطبيعية الغالبة في اللغة مقارنة بالإفرادية المدلولية التي أصبحت بحكم الواقع اللغوي حالة ثانوية، ويعود ذلك إلى قانون عام سائد في اللغات جميعها، ومفاده: أن أفكار الإنسان غفيرة وكثيرة ووسائل التعبير عنها محدودة، وتعبير علماء أصول اللغة لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ؛ لأن المعاني التي يمكن أن تعقل لا تتناهى، والألفاظ متناهية والمتناهي إذا وزع على غير المتناهي لزم الاشتراك (مكرم، 2009: 43).

الدراسات السابقة:

تمكنت الباحثة من الاطلاع على بعض الدراسات السابقة القريبة من البحث، ومن بين هذه الدراسات:

1. دراسة بعنوان: "الترادف والمشارك اللفظي في القرآن الكريم وتوظيفهما في تعليم العربية لغير الناطقين بها"، أطروحة دكتوراه/ عبد القادر عبدالله علي، جامعة السودان (2016)، اهتمت بدراسة الترادف والمشارك اللفظي في الربع الأول من القرآن الكريم، وبيان موقف علماء اللغة من قضية الترادف والمشارك اللفظي في

- اللغة، ومن نتائجها: أن الطلاب الناطقين بغير العربية يستطيعون فهم الترادف والمشارك اللفظي ومعانيها الدلالية، وإن الظاهرتين موجودتان في القرآن الكريم واللغة العربية.
2. دراسة بعنوان: "ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي"، أطروحة دكتوراه/ بشير بوشارب، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف، الجزائر، (2016). اهتمت بدراسة صور الثراء اللغوي في العربية، الثراء في الألفاظ من حيث دلالة أكثر من لفظ على نفس المعنى، والثراء في المعاني من حيث دلالة لفظ واحد على أكثر من معنى.
3. دراسة بعنوان: "الترادف بين المعنى اللغوي والسياق القرآني"، أطروحة دكتوراه/ نسرين عقون، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، (2016)، هدفت إلى دراسة الترادف في اللغة من حيث الإثبات والإنكار، ووجوده أو نفيه في القرآن، وعرض نماذج من الترادف اللغوي في السياق القرآني.
4. دراسة بعنوان: "المشارك اللفظي بين الإنكار والإثبات"، رسالة ماجستير/ إيمان تيراتي، جامعة أبي بكر بتلمسان، الجزائر، (2015). تناولت الدراسة المشارك اللفظي في اللغة العربية، وأسباب وقوعه، وبيان موقف بعض علماء اللغة القدامى والمحدثين منه.
5. بحث منشور بعنوان: "المشارك اللغوي بين النظرية والتطبيق"، حنان إسماعيل عميرة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 34(3)، 561-585، 2007. تناول البحث المشارك اللفظي في اللغة، من حيث: أسبابه، وأنواعه، وموقف القدامى والمحدثين منه.

منهج الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي القائم على الملاحظة والاستقراء والتحليل، ثم التوصيف والخروج بالنتائج. واشتمل البحث على مقدمة، ومباحث أربعة، تناول المبحث الأول مفهوم المشارك اللفظي لغة واصطلاحاً، وقدم المبحث الثاني شرحاً مقتضباً لموقف علماء اللغة منه اثباتاً وإنكاراً، أما المبحث الثالث فتناول أسباب وقوع المشارك اللفظي، وتناول المبحث الرابع أنواع المشارك اللفظي، وخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات، وأعقبها قائمة بمراجع البحث ومصادره. وذلك كما يأتي:

المبحث الأول: مفهوم المشارك اللفظي (لغة، واصطلاحاً)

التعريف اللغوي: يقول ابن فارس في مقاييس اللغة: الشَّيْنُ وَالرَّاءُ وَالْكَافُ أَصْلَانِ، أحدهما يدل على مقارنة وخلاف انفردٍ، والآخر يدل على امتدادٍ واستقامة، فالأول: الشَّرْكَةُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ بَيْنَ اثْنَيْنِ لَا ينفرد به أحدهما، كأن تقول: شاركت فلاناً في الشَّيْءِ، إِذَا صرْتَ شريكه، وأشركت فلاناً: إِذَا جَعَلْتَهُ شَرِيكاً لَكَ (ابن فارس، 1982: 256).

وجاء في لسان العرب لابن منظور في مادة (شرك) الشَّرْكَةُ والشَّرِكَةُ سواء: مخالطة الشريكين، ويقال: اشتركتنا بمعنى تشاركتنا، وقد اشترك الرجلان، وتشاركا وشاركا أحدهما الآخر، وشاركت فلاناً: صرْتُ شريكه (ابن منظور، 1982: 2248).

التعريف الاصطلاحي: عرفه السيوطي بأنه: اللفظ الواحد الدالُّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة (السيوطي، 2004: 231). أما الشوكاني فحدده باللفظة الموضوعة لحقيقتين مختلفتين، أو أكثر، وضعا أولاً، من حيث هما كذلك، فخرج بالوضع ما يدل على الشيء بالحقيقة، وعلى غيره بالمجاز (الشوكاني، 1999: 23).

وعرفه ابن فارس: "بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة" (السيوطي، 2004: 369). وعرفه ابن فارس: "معنى الاشتراك أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر، أو هو ما أتحدت صورته واختلف معناه، كدلالة لفظ (العين)، على الباصرة، وعلى الجاسوس، والبئر، وكدلالة لفظ (الخال)، على أخ الأم، والشامة في الوجه، والسحاب (ابن فارس، 1997: 456).

وعرفه الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات بأنه: "وضع لمعنى كثير بوضع كثير": ما يعني اشتراط إطلاق اسم المشترك اللفظي على اللفظ الذي له أكثر من معنى؛ أي يتعدد الوضع تبعاً لتعدد المعنى أي أنّ الكلمة إذا تضمنت معاني جديدة لها صلة بالمعنى الأصلي فلا تعد من قبيل المشترك اللفظي (إسماعيل، 2011: 180).

أما علماء اللغة المحدثين فلم يختلفوا عن القدماء في تعريفهم للمشارك اللفظي وإن كانوا يفرقون بين مصطلحين مختلفين في هذا الإطار، وهما: المشارك اللفظي، وتعدد المعنى، فالأول يطلق على الكلمات مختلفة المعنى إلا أنها متحدة في الصورة والنطق كإطلاق لفظة (الخال) على أخي الأم، وعلى الشامة في الوجه، أما المصطلح الثاني فيقصد به دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى مثل: (البأس) التي تطلق على الحرب، وشدة البطش، والقوة والعذاب (رجب، 2001: 4).

ومن بين التعريفات الحديثة للمشارك اللفظي: "نوع من التعدد اللفظي، يشير إلى اتفاق في اللفظ مشافهة أو كتابة فقط أو كليهما معاً، وهذا الاتفاق الملحوظ في نطق الكلمة أو كتابتها أمر عارض جاء نتيجة تطور صوتي، أو عن طريق المصادفة بين كلمة أصيلة وأخرى دخيلة (بوقرة، 2012: 170).

وقد حدد عبد الطيب مفهوم المشارك اللغوي باشتراك لفظين فأكثر في معنى واحد، وهو المسعى بالترادف، وإذا اشترك معنيان فأكثر في لفظ واحد وكان المعنيان متضادين فهو المسعى بالتضاد، وإن كانا غير متضادين فهو المسعى بالمشارك اللفظي (اليماني، 1998: 192). في حين جعل توفيق شاهين مفهوم المشارك اللغوي قاصراً على المشارك اللفظي، والتضاد، والترادف فقط، حيث يقول: "وأفردنا المشارك اللغوي لطوله أولاً، ولأنه لم يبحث من قبل على حدة في وحدة مترابطة (رجب، 2015: 658).

إلا إن سميح أبو مغلي قال عن المشارك اللفظي: أن تشترك عدة معانٍ في لفظة واحدة، وقدم مثلاً لذلك حيث قال: فالعين مثلاً تدل على نبع الماء، وعضو البصر في الإنسان والحيوان، وعلى الجاسوس، وعلى النفس أو الذات إذ نقول هو عينه أي نفسه، وتدل كذلك على عضو مجلس الأعيان، وفي نهاية حديثه عن الاشتراك قال: وهو موجود في معظم اللغات، وكذلك الترادف، غير أنهما في العربية يكثران حتى ليعتبران من خصائص اللغة العربية (أبو مغلي، 1984: 228).

وبالنظر إلى هذه الحدود أو التعريفات الاصطلاحية للمشارك اللفظي، يلاحظ تفاوت في احتراز العلماء لما يدخل ضمن حد المشارك حقيقة، مما لا يدخل ضمنه، وفقاً لضابط الوضع، أو الاستعمال، أو الحمل. وتستخلص الباحثة أنّ المشارك اللفظي هو كلّ لفظ مفرد يدلّ بترتيب حروفه وحركاته على معنيين فصاعداً دلالة خاصة في بيئة واحدة وزمان واحد لا يربط بين تلك المعاني رابط معنوي أو بلاغي، وأنّ الألفاظ المشتركة في المعاني تعود إلى أصل ومعنى واحد، ثم تطورت الدلالة وأنتج هذا التطور معاني أخرى، فدلّ اللفظ على المعنى الأصلي والآخر الناتج عن التطور.

المبحث الثاني: موقف علماء اللغة من وقوعه

لا شكّ في أنّ المشارك اللفظي على خلاف الأصل؛ لأن المفروض أن يكون للكلمة الواحدة عدة معانٍ تطلق على كلٍّ منها على طريق الحقيقة لا المجاز، ولو كان منطلق اللغة كمنطق العقل لوجب ألا يكون للفظ الواحد سوى

معنى واحد أيضاً، ولكن اللغة في كثير من جوانبها لها منطق خاص يبدو في أكثر الأحيان على جانب كبير من الغرابة، حيث تجعل للفظ الواحد أكثر من معنى، وللمعنى الواحد أكثر من لفظ (شاهين، 1980: 60). لذلك اختلف العلماء في وقوع المشترك اللفظي في اللغة ما بين مثبت له ومنكر.

1- رأي علماء اللغة القدماء:

اختلفت نظرة العلماء القدامى في وقوع المشترك اللفظي في اللغة العربية، فمنهم من ذهب إلى أنه واجب الوقوع، وعلتهم في ذلك أن المعاني غير متناهية، والألفاظ متناهية، فإذا وزع لزم الاشتراك، ومن هؤلاء الذين يقرون بوجوده بوصفه واقعاً لغوياً لا يمكن إنكاره، وفي طليعتهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، وتلميذه سيبويه، والأصمعي، وابن سلام الجمحي، والمبرد، وابن دريد، والفارسي، وغيرهم كثيرون (هادي، 2005: 513).

وذهب الأكثرون إلى أنه ممكن الوقوع، ومن هؤلاء: الخليل والأصمعي وسيبويه وأبو عبيدة وأبو زيد الأنصاري وابن فارس والثعالبي والمبرد وابن جني والسيوطي (سيبويه، 1988: 24). يقول سيبويه: "ومن كلامهم اتفاق اللفظين والمعنى مختلف، نحو قولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إن أردنا وجدان الضالة" (المرجع السابق: 25). ويقول المبرد: "وأما اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فنحو وجدت شيئاً إذا أردت وجدان الضالة، ووجدت على الرجل من الموجدة، ووجدت زيدا كريماً: علمت" (المبرد، 1936: 122).

يقول سيبويه: "اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو: جلس وذهب. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق. واتفاق اللفظين والمعنى مختلف في قولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة وأشبه هذا كثير (سيبويه، 1988: 28).

وقد وسع ابن فارس من مفهوم سيبويه السابق بقوله: اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، كالقول: عين الماء وعين المال وعين الرّكبة وعين الميزان، ومنه في كتاب الله جل وعلا (قضى) بمعنى (حَت)، كقوله تعالى: (قضى عليها الموت) (الزمر: 42)، وقضى بمعنى (أمر)، كقوله تعالى: (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه) (الإسراء: 23)، وقضى بمعنى (أعل)، كقوله تعالى: (وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب) (الإسراء: 4)، أي أعلمناهم. فابن فارس في النص أعلاه بعد أن أوضح مفهوم المشترك اللفظي، جاء بمثال ليوضح ما ذهب إليه، فلفظة قضى تحمل عدداً من المعاني المختلفة. ومن المعترفين بظاهرة المشترك اللفظي المؤيدين لها السيوطي الذي عرفها بقوله: "اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل اللغة". ويلاحظ أن السيوطي أضاف قوله: "على السواء عند أهل تلك اللغة"، فهو يذهب إلى أنّ اللغة الواحدة يمكن أن تجعل من اللفظ الواحد معنيين مختلفين في زمن واحد دون أن يكون هنالك تطور عن طريق المجاز، أو أن تأتي به من لغات أخرى.

أمّا المنكرون للاشتراك فقد ضيقوا في مفهوم المشترك تضييقاً شديداً مثل أبي علي الفارسي وابن درستويه، فقد قصر الفارسي مجيء المشترك اللفظي على اختلاف اللغات والاستعارة: حيث يقول: "وأما القسم الثالث وهو اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فينبغي أن لا يكون قصداً في الموضوع ولا أصلاً، ولكنه من لغات تداخلت أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى، ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل (ابن سيده، 1996: 45).

وقد أخرج ابن درستويه الكثير من الكلمات من المشترك اللفظي، فقد قال بخصوص لفظة (وجد) إنّ هذه اللفظة من أقوى حجج من يزعم أن من كلام العرب ما يتفق لفظه ويختلف معناه: لأن سيبويه ذكره في أول كتابه وجعله من الأصول المتقدمة، فظن من لم يتأمل المعاني ولم يتحقق من أن هذا اللفظ واحد قد جاء لمعان مختلفة.

وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شراً، ولكن فرقوا بين المصادر؛ لأن المفعولات كانت مختلفة فجعل الفرق في المصادر بآئها مفعولة (ابن درستويه، 2004: 17).

ويرى ابن درستويه أن المشترك اللفظي لا يقع في كلام العرب؛ لأنه ليس من الحكمة والصواب أن يقع المشترك اللفظي في كلام؛ لأنه يلبس، وواضع اللغة وهو الله - عز وجل - حكيم عليم، فقد وضع الله - سبحانه وتعالى - اللغة للإبانة عن المعاني، ولو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على المعنيين المختلفين لما كان ذلك إبانة، بل تعميم وتغطية، وإن الذين جوزوا وقوع المشترك اللفظي متوهمون مخطئون، والمثل على ذلك مجيء فعل وافعل لمعنيين مختلفين في نظر المجوزين، فمن لا يعرف العلل، ويتعمق في دراسة الكلمات يحكم هذا الحكم مع أنهما معنى واحد، وإذا وقع في كلام العرب أنهما لمعنيين مختلفين، فإنما يرجع ذلك إلى لغتين متباينتين، أو لحذف واختصار وقع في الكلام (عبد العال، 2009: 12).

2- رأي العلماء المحدثين:

على الرغم من أهمية المشترك اللفظي، توجد بعض المواقف المختلفة حول وقوعه من عدمه عند بعض المحدثين، وتدور هذه المواقف في معظمها حول الحدّ أو التخلص من هذه الظاهرة؛ بحجة ارتباطها بكثرة الدلالات، وبالالتباس الدلالي الذي يعدُّ في تصورهم داءً يجب استئصاله؛ لذلك؛ ولما اختلف العلماء القدامى في وقوع المشترك اللفظي، اختلف في وقوعه العلماء المحدثون؛ حيث أثبت كثير من المحدثين وجود المشترك اللفظي في اللغة العربية. وفي ذلك يقول جورج زيدان: "إن من مميزات العربية دلالة اللفظ الواحد على معانٍ كثيرة، فالحميم له خمس وعشرون معنى، والخال له سبع وعشرون معنى، والعين لها خمسة وثلاثون معنى، والعجوز له ستون معنى (زيدان، 2002: 54).

ويقول توفيق شاهين: "فلا معنى لإنكار المشترك اللفظي مع ما روي من الأساليب الصحيحة من أمثلة لا يتطرق إليها الشك، وله من الأسباب ما يدعو لوجوده في اللغة من واضح أو أكثر (شاهين، 1980: 60). وعلل الأستاذ محمد المبارك بأن أكثر الأصول التي تشتق للدلالة على معانٍ جديدة ذات معانٍ عامة؛ لذلك فقد تستعمل للدلالة على مسميات مختلفة تشترك في تلك الصفة، أو ذلك المعنى العام (المبارك، د.ت: 172).

لذلك يرى بعض المحدثين أن من التعسف إنكار الاشتراك في العربية، وتأويل جميع الأمثلة تأويلاً يخرجها من مفهوم الاشتراك، ففي بعض الشواهد لا نجد بين المعاني التي يطلق عليها اللفظ الواحد أية رابطة تسوّغ هذا التأويل. وعلى هذا فالمحدثون لم ينكروا الاشتراك، وإن كانوا قد اختلفوا في دائرته ضيقاً واتساعاً، بل كانوا أبعد أفقا؛ إذ تعمقوا في أثر السياق في تحديد دلالة المشترك على وجه مخصوص.

إلا أن هناك بعض المحدثين الذين ضيقوا في مفهوم المشترك اللفظي وأخرجوا منه الكثير من الكلمات، ومن هؤلاء إبراهيم أنيس، وعلي عبد الواحد. حيث يقول إبراهيم أنيس: "إذا ثبت لنا من النصوص أن اللفظ الواحد قد يعبر عن معنيين متباينين كل التباين سمي هذا بالمشترك اللفظي، أما إذا اتضح أن أحد المعنيين هو الأصل، وأن الآخر مجاز له، فلا يصح أن يعد مثل هذا من المشترك اللفظي في حقيقة أمره، فكلمة (الهلال) حين تعبر عن هلال السماء، وعن حديدة الصيد التي تشبه في شكلها الهلال، وعن قلامة الظفر التي تشبه في شكلها الهلال، وعن هلال النعل الذي يشبه في شكله الهلال، لا يصح إذن أن تُعد من المشترك اللفظي؛ لأن المعنى واحد في كل هذا، وقد لعب المجاز دوره في كل هذه الاستعمالات؛ ذلك لأن المشترك اللفظي الحقيقي إنما يكون حين لا نلمح أي صلة بين المعنيين كأن يقال أن الخال هو أخو الأم، وهو الشامة في الوجه، وهو الأكمة الصغيرة، ومثل هذه الألفاظ التي اختلف فيها المعنى اختلافاً بيناً قليلة جداً، بل نادرة ولا تكاد تتجاوز أصابع اليد (أنيس، 1963: 214).

من خلال النص السابق يتبين أن إبراهيم أنيس يخرج من باب المشترك اللفظي الكلمات التي توجد بين معانيها علاقة مجازية؛ حيث يشترط أن تكون الكلمة دالة على معاني متباينة حتى تُعد من المشترك اللفظي. أما علي عبدالواحد، فقد أخرج من المشترك اللفظي الكلمات التي نقلت عن معناها الأصلي إلى معاني مجازية أخرى لعلاقة ما، فاعتبرت لذلك من المشترك اللفظي وهي ليست منه كلفظ الهلال، والحروف التي تحتل أكثر من مدلول واحد، وأفعال الماضي والمضارع التي تستعمل في الخبر تارة، وفي الدعاء تارة أخرى، والألفاظ التي جاءها الاشتراك من عوارض تصريفية، وذلك كأن تؤدي القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان في صيغة فينشأ عن ذلك تعدد في معنى هذه الصيغة يؤدي إلى جعلها من قبيل المشترك، وهي ليست منه إلا في الظاهر (عبد الواحد، حسن الشيخ، 1999: 190).

ويمكن القول: إن القدامى والمحدثين لم ينكروا الاشتراك اللفظي، وإن كانوا قد اختلفوا في دائرته ضيقاً واتساعاً، بل كانوا أبعد أفقاً؛ إذ تعمقوا في أثر السياق في تحديد دلالة المشترك على وجه مخصوص.

المبحث الثالث: أسباب وقوع المشترك اللفظي في اللغة

هناك كثير من العوامل والأسباب التي أدت إلى وجود المشترك اللفظي في اللغة، من هذه العوامل ما يأتي:

1- اختلاف اللهجات: واختلاف اللهجات بين قبائل العرب أثر كبير في وجود المشترك اللفظي في لهجاتهم، وذلك بأن تضع قبيلة لفظاً لشيء ثم تضع ذلك اللفظ نفسه لشيء آخر، فبعض أمثلة المشترك باعتبارها تبين اللهجات العربية القديمة، ولما ضم جامعو اللغة هذه الألفاظ المشتركة صارفين النظر في كثير من الأحيان عن إرجاع كل معنى إلى القبيلة التي كانت تستخدمه، وعند مطالعة المعاجم العربية أو كتبها نجد هذا التباين في المعنى في بعض أمثلتها، ومن ذلك ما ذكره السيوطي: "ومن المشترك بالنسبة إلى لغتين: (الألفُت) في كلام قبيلة قيس (الأحمق)، في كلام قبيلة تميم (الأعسر)، وقال الأصمعي: (السَّليط) عند عامة العرب (الزيت)، وعند أهل اليمن (دهن السمسم) (الفارسي، 1999: 173).

وقد اعترف ابن درستويه، وأبو علي الفارسي، وهما من المضيقيين في مفهوم المشترك بأثر هذا العامل في وجود المشترك اللفظي، إلا إن رمضان عبد التواب يرى: "أن هذه المعاني قد تكون لغير قبيلة؛ إذ إن الشك قد يتبادر إلى الذهن في استعمال قبيلة واحدة كل معاني هذا اللفظ (عبد التواب، 1999: 329).

أما إبراهيم أنيس، فيرى: أنه قد يتغير معنى الكلمة في لهجة من اللهجات، ثم يمر زمن طويل، خلاله ينسى فيه المعنى الأصلي، وتلتزم تلك اللهجة استعمال هذه الكلمات في معناها الجديد دون سواء، وهنا نرى لهجات اللغة الواحد تستعمل كلمات متحدة الصورة في معانٍ مختلفة، ويظهر أن هذه الظاهرة قد لعبت دوراً مهماً في اللهجات العربية، إذ تغيرت معاني بعض الكلمات في بعض اللهجات دون بعضها الآخر لظروف لغوية خاصة، فلما جمعت اللغة خيلاً لجامعها أن إحدى القبائل تستعمل هذه الكلمة في معنى من المعاني، في حين أن قبيلة أخرى تستعملها في معنى آخر، والحقيقة أن معنى هذه الكلمة قد تغير في لهجة من اللهجات دون أن يطرأ عليه تغيير في اللهجة الأخرى (أنيس، 1984: 173). ويمثل لهذا بكلمة (الهِجْرَس) التي تعني القرد في لغة أهل الحجاز، وتعبّر عن الثعلب عند تميم، ولا يكاد يشك في أن الكلمة كانت تطلق على أحد الحيوانات وحده؛ لأن البيئة الصحراوية تناسبه، ويكثر فيها أمثاله، ثم إن هذا تغير لظرف من الظروف المجهولة فأصبح يعني عند قبيلة من القبائل شيئاً آخر غير الشائع، ثم جاء جامعو اللغة وذكروا معنيين اثنين لهذه الكلمة (بوشارب، 2016: 43).

وترى الباحثة أن ما جاء به إبراهيم أنيس واقعي، ولم يخالف الواقع اللغوي في تطور اللهجات، ولم يقيم على التخمين، بل اعتمد على الأدلة والبراهين. ويمكن القول: إن اختلاف لهجات قبائل العرب في دلالات الألفاظ، أسهم في جعل هذه اللفظ من المشتراك اللفظية.

2- الاستعمال المجازي: للمجاز دور في وقوع الاشتراك اللفظي، فالعرب كانوا يميلون إلى التلويح دون التصريح، والإيماء بالإشارة اللطيفة الدالة ثقة منهم بفهم المخاطب، ولما كثر نقل ألفاظ إلى معان مجازية أصبحت معاني هذه الألفاظ معاني حقيقية (أنيس، 1984: 176). وفي نفس السياق أشار أبو علي الفارسي إلى أن الانتقال من الحقيقة إلى المجاز من أهم الأسباب في وجود المشترك اللفظي، فكثير من الألفاظ التي تعددت معانيها لم يكن لها في الحقيقة إلا معنى واحد على سبيل حقيقة، ثم تضمنت معاني أخرى على سبيل المجاز (المرجع السابق: 178).

ويلخص سميح أبو مغلي أسباب وجود المشترك اللفظي في اللغة العربية ويعزوها إلى الاستعمال المجازي أو اختلاف اللهجات، أو التعريب من لغات أخرى، أو التطور اللغوي (أبو مغلي، 1984: 179). وقال أيضاً: إنَّ بعض كلمات المشترك تطورت عن المجاز، وبعضها تطور عن التورية؛ فمثلاً كلمة (كافر) لم تطلق على (الآكار، والليل) من قبيل المجاز؛ بسبب حمل هذه الألفاظ لمعنى التغطية، فالآكار يغطي البذور بالتراب، والليل يغطي الأشياء بظلامه، وقال إنهما من المجاز الذي أمسى لكثرة الاستعمال من الاشتراك اللفظي، كما أن بعض الأمثلة تطورت عن التورية (أبو مغلي، 1984: 180).

3- الاستعارة من لغات أخرى: دخلت بعض الألفاظ الأجنبية التي اتفقت في صورتها الصوتية مع ألفاظ موجودة في اللغة العربية، ثم استعملت تلك الألفاظ بالدالتين الدخيلة والأصلية، وقد أذن هذا بوقوع الاشتراك، كما قد تستعير اللغة كلمات تماثل صوراً مع كلمات أخرى وإن اختلف معناها، فقد تكون هناك كلمتان متحدتان في الصورة مختلفتان في المعنى، ولكن كل منهما ينتهي في الأصل إلى لغة مستقلة، إلا إن مثل هذا النوع من الكلمات نادر وهو وليد المصادفة، ولكنه قد يوِّد المشترك اللفظي، (فالبرج) بمعنى (الحصن) قد استعارته اللغة العربية من اللغة اليونانية، فليست بلاد العرب بيئة للحصون والأبراج، ومع هذا تشمل اللغة العربية على هذه الكلمة (برج)، وتتخذها في عدة معان لا تمت للحصون بصلة ما، فهي كلمة عربية أصيلة، فإذا جاءت من بين كلمات اللغة العربية كلمة مشتقة من مثل هذه الكلمات؛ للتعبير عن صفة خاصة في العين مثلاً، أو للتعبير عن الزينة، أو التزين، وجاءت على صيغة كلمة (البرج)؛ ولَّد هذا في اللغة ما يسمى بالمشارك اللفظي، إلا أن وقوع مثل هذا النوع في اللغة العربية قليل (طالب، 2011: 24).

4- التطور الصوتي: قد يطرأ على بعض أصوات اللفظ الأصلية حذف، أو زيادة، أو إبدال، وما يحدث أن يعتري الكلمة التطور اللغوي، فينال من أصواتها، وقد يؤذن هذا باتحاد كلمة مع أخرى في المبنى، مع بقاء الافتراق في المدلول، ومن أمثلة ذلك: (الخبث، والخبيث) (للمتسع من بطون الأرض وللحقير أيضاً، والخبيث: صريح في الحقير، والتَّغيب بمعنى: الوسخ والدرن، أو القحط والجوع، وجاء السغب بمعنى الجوع، ولعل السغب تطور إلى التَّغيب، والخبث إلى الخبيث، وما قد يثبت هذا ما يروى عن بعض قبائل أهل اليمن التي تقلب السين إلى تاء، مثل: النات: بدلاً من الناس (مختار، 1998: 162).

5- أسباب صرفية: قد يحدث أن تؤدي القواعد التصريفية إلى أن تتفق لفظتان في صيغة صرفية واحدة، فينشأ عن ذلك تعدد في معنى هذه الصيغة يفرضي بها إلى أن تكون ماثلة في ما هو مشترك لفظي، وقد يحدث أن تكون صيغة المصدر الثلاثي (فعلول) كهروب وخروج، وأن تكون صيغة الجمع على (فعلول) أيضاً كسيوف، وأمور، ولكن يعرض في اللغة أن تجيء صيغة المصدر وصيغة الجمع متطابقتين في المبنى، مفترقتين في المعنى،

وذلك نحو (ظهور) التي تفيد معنيين: معنى مأخوذاً من صيغة المصدر، ومعنى آخر من صيغة الجمع. وقد يحدث أن تشترك أفعال ثلاثية في الفاء واللام، ويكون العين في بعض هذه الأفعال حروف علة، وفي بعضها همزة، نحو: زار، وسال، وزار، وسأل، وإذا ما أريد العودة إلى قالب اسم الفاعل لصوغه من هذين الفعلين فسيكون هناك قالباً واحد يحتمل معنيين اثنين، وبذلك يقع اشتراك في العربية مرده إلى العوارض التصريفية، فكلمة (سائل) اسم فاعل للفعل سال وللفاعل سأل، وكلا الفعلين مفترق في معناه عن الآخر (وافي، 2004: 56).

وترى الباحثة أن المشترك اللفظي علامة واضحة في تاريخ اللغة العربية، ومن أهم خصائصها ومميزاتها، وورد في اللغة بأساليب فصيحة لا سبيل إلى إنكارها، سواءً ورد من واضعٍ واحدٍ، أو من واضعين، أو بسبب اختلاف لهجات القبائل، أو النقل والمجاز من لغة واحدة أو لغتين، أو بسبب تطور صوتي؛ لذلك فقد حكم كثير من علماء اللغة بوقوعه، ولئن أسرف بعض المجوزين له بلا ضابط ولا رابط أحياناً وبغير روية وإمعان، فقد أسرف المانعون في القول بمنعه وعدم وقوعه في اللغة العربية، والحل إذن هو التوسط، فلا مغالاة ولا إنكار، ولكن دون إفراط فيه.

المبحث الرابع: أنواع المشترك اللفظي في اللغة

يميز اللغويون المحدثون في نظرتهم للمشارك اللفظي في اللغة بين أنواع أربعة، هي:

1. وجود معنى مركزي للفظ، تدور حوله عدة معان فرعية وهامشية، والمعنى المركزي هو الكلمة التي يمكن أن تدرج تحت معناها كلمات أخرى لها معان جزئية أو هامشية نحو كلمة هلال، وأمثلة على ذلك: (رأيت هلال الليلة)، و(فلان لا يبصر هلال حدائه)، و(لا يقطع هلال أصابعه)، و(الهلال الخصيب)، (العراق والشام)، فالعنى المركزي فيما سبق هو (الهلال) بشكله المعروف، والبقية ذوات معان هامشية (مختار، 1998: 162).
2. تعدد المعنى، نتيجة استعمال اللفظ في أوضاع مختلفة، كمثال أن يتعدد المعنى نتيجة استعمال اللفظ في مواقف مختلفة، وهو قريب من النوع الأول، ويُسمى أيضاً (تغييرات الاستعمال)، مثل كلمة: (الصرف)، ويمكن تمثيل هذه الكلمة في العبارات التالية: (يهتم الطلبة بعلم النحو، ويزهدون في دراسة الصرف)، و(تهتم البلدية بالصرف كثيراً هذه الأيام)، و(الري والصرف موضوعان أساسيان)، و(لا تكاد تخلو مدينة من سوق الصرف هذه الأيام)، مما يلاحظ تغير معانيها بتغير استعمالها (السيوطي، 1984: 143).
3. دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى؛ وذلك نتيجة لحدوث تطور في جانب المعنى، كأن تدل الكلمة الواحدة على أكثر من معنى، وهو الذي يسميه اللغويون تعدد المعنى بسبب تطور معنى الكلمة؛ وذلك نحو: كلمة (عملية)، التي تطوّر معناها إلى (عملية جراحية)، و(عملية استراتيجية)، و(عملية تجارية) (الموافي، 1992: 67).
4. وجود كلمتين يدل كل واحد منهما على معنى، وقد اتحدت صورة الكلمتين نتيجة تطور في جانب النطق. إلا إن بعض اللغويين أخرج الأنواع الثلاثة الأولى من المشترك، وعدها طريقاً إلى المجاز أو نوعاً من المجاز، كما إن هناك من أدمج النوعين الثالث والرابع واعتبرهما نوعاً واحداً (المنجد، 1999: 38).

خاتمة:

تناول البحث المشترك اللفظي في اللغة العربية، من حيث: مفهومه لغة واصطلاحاً، وموقف علماء اللغة منه، وأسباب وجوده في اللغة العربية، وأبرز أنواعه، وقد خرج البحث بأبرز النتائج التالية:

1. تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم المشترك اللفظي في اللغة العربية، وتعدد التسميات دون توظيف دقيق لها أمر لا حاجة له؛ مما يتوجب الحذر من التعميم الواسع الذي سار عليه اللغويون القدماء ممن تعرضوا للمشترك اللفظي.
2. أن المشترك اللفظي قضية دلالية تشتمل لفظاً واحداً يدل على أكثر من معنى.
3. أن أغلب ألفاظ المشترك اللفظي يعود سببها إلى التغير الدلالي للكلمة وفق السياق اللغوي الذي وردت فيه.
4. أن المشترك المعنوي يعني تعدد المعاني التي تدل على كلمة واحدة.
5. أن المشترك اللفظي من أشهر صور الثراء اللغوي في العربية، من حيث الثراء في الألفاظ والمعاني، إلا أن هذه الظاهرة دار خلافاً متكرراً عبر العصور حول وقوعها من عدمه في اللغة العربية، ومهما يكن ذلك الخلاف، فإن المشترك اللفظي ظاهرة واقعة في اللغة، لا سبيل لإنكارها.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- أبو مغلي، سميح، في فقه اللغة، عمان: دار مجدلاوي للطباعة والنشر، ط 1، 1984.
- 2- أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، ، 1963.
- 3- أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ط6، ، 2003.
- 4- إسماعيل، طالب محمد، مقدمة لدراسة علم الدلالة والمعجم في ضوء التطبيق القرآني والنص الشعري، عمان: دار كنوز المعرفة، ط1، 2011.
- 5- باز، عبدالله، المشترك اللفظي في تفسير القرطبي، القاهرة: دار المعارف، ط 1، 1980.
- 6- البركاوي، عبد الفتاح، في الدلالة اللغوية، القاهرة: مطبعة الجريسي، ط3، 2003.
- 7- بوشارب، بشير شريف، ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف، الجزائر، 2016.
- 8- بوقرة، نعمان، المصطلحات السائدة في لسانيات النص وتحليل الخطاب، عمان: عالم الكتب الحديث، ط2، 2012.
- 9- ابن درستويه، يد الله بن جعفر بن محمد بن المرزبان، تصحيح الفصيح وشرحه، القاهرة: دار المعارف، ط3، 2004.
- 10- رجب، عبد الجواد إبراهيم، دراسات في الدلالة والمعجم، القاهرة: دار الغريب للطباعة و النشر، ط3، 2001م: 24.
- 11- زيدان، جورج، تاريخ آداب اللغة العربية، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2002.
- 12- ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، بيروت: دار إحياء التراث، ط1، 1996.
- 13- السيوطي، جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك ومحمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي القاهرة: مكتبة دار التراث، العصرية، ط3، 2004.
- 14- السيوطي، جلال الدين، المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب، تحقيق: التهامي الراجحي الهاشمي، الرباط: مطبعة فضالة، 1984.
- 15- سيوييه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1988.
- 16- شاهين، توفيق، المشترك اللغوي نظرياً وتطبيقاً، القاهرة: مكتبة وهبة، ط1، 1980.

- 17- الشوكاني، محمد بن علي بدر الدين، (1999)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، القاهرة: دار الكتاب العربي، ط1، 1999.
- 18- عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1999.
- 19- عبد العال، سالم مكرم، المشترك اللفظي في ضوء غريب القرآن الكريم، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2009.
- 20- عبد القادر، عبدالله علي، الترادف والمشارك اللفظي في القرآن الكريم وتوظيفهما في تعليم العربية لغير الناطقين بها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان، 2016.
- 21- العبود، جاسم محمد، مصطلحات في الدلالة العربية في ضوء علم اللغة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2008.
- 22- عبد الواحد، حسن الشيخ، العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي، القاهرة، مكتبة ومطبعة الإشعاع، ط1، 1999.
- 23- عقون، نسرین، الترادف بين المعني اللغوي والسياق القرآني، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 2016.
- 24- الفارسي، أبو علي، المختصر، بيروت: دار الفكر، 173/4، ط3، 1999م.
- 25- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، الصحاحي في فقه اللغة، بيروت: المكتبة العلمية، ط3، 1997.
- 26- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ج 3، مادة (شرك)، بيروت: المكتبة العلمية، 1982.
- 27- ابن منظور، محمد بن مكرم أبو الفضل، لسان العرب، ج 4، مادة(شرك)، بيروت: المكتبة العلمية، 1982.
- 28- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، القاهرة: المطبعة السلفية، ط1، 1936.
- 29- الموافي، الرفاعي البيلي، من ملامح الفكر اللغوي عند ابن درستويه، طنطا: مطبعة التركي للآلات الكاتبة وطباعة الأوفست، ط4، 1992.
- 30- المبارك، محمد، فقه اللغة: دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ط1، 1999.
- 31- مختار، عمر أحمد، علم الدلالة، القاهرة: عالم الكتب، ط5، 1998.
- 32- المنجد، محمد نور الدين، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ط1، بيروت: دار الفكر، ط1، 1999.
- 33- مكرم، عبد العال سالم، الترادف في الحقل القرآني، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2009.
- 34- وافي، علي عبد الواحد، فقه اللغة، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، ط3، 2004.
- 35- هادي، نهر، علم الدلالة العربي في التراث العربي، عمان: دار الأمل للنشر و التوزيع، ط1: 513، 2005.
- 36- اليماني، تاج الدين، الترجمان في غريب القرآن، تحقيق: موسى آل إبراهيم، الطائف: مكتبة البيان، ط1، 1998.
- 37- ياسر، رجب عز الدين عبدالله، المشترك اللفظي باتفاق المباني وافتراق المعاني في كتاب الترجمان عن غريب القرآن، فرع جامعة الأزهر: سوهاج، مصر، ط1، 2015.
- 38- يونس، محمد علي، المعنى و ظلال المعنى أنظمة في الدلالة العربية، الرباط: دار المدار الإسلامي، ط2، 2007.